



# الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب النقابة الوطنية لمستخدمي المؤسسة المحمدية

## للأعمال الاجتماعية لقضاة وموظفي العدل

المكتب الوطني

الرباط في: 28 نونبر 2020

# بلاغ

انعقد يوم السبت 28 نونبر 2020 عبر آلية المناظرة المرئية، اجتماع للمكتب الوطني للنقابة الوطنية لمستخدمي المؤسسة المحمدية للأعمال الاجتماعية لقضاة وموظفي العدل المنضوية تحت لواء الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، لمناقشة جدول الاعمال وتقييم أداء المكتب الوطني في مرحلة ما بعد المؤتمر الوطني الأول ومناقشة جميع نقط الملف المطلبي ومستقبل الحوار مع إدارة المؤسسة واستحضار حجم الملفات العالقة الخاصة بالمستخدمين وتلك التي لا زالت تنتظر التسوية الفورية منذ التوقيع على محاضر الاجتماعات ومحضر الاتفاق بتاريخ 19 يونيو 2018، والوقوف على مدى جدية إدارة المؤسسة ووزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة فيما يخص التعديلات الخاصة بالنظام الأساسي للمستخدمين والتي تم عرضها على انظار النقابة الوطنية خلال الاجتماع الأخير مع السيد الكاتب العام للمؤسسة بتاريخ 12 أكتوبر 2020، وخلص الاجتماع الى ما يلي:

**أولاً:** يسجل باعتزاز دور اللجنة المنبثقة عن المكتب الوطني المكلفة بتقديم التعديلات الخاصة بالنظام الأساسي خلال هذه المرحلة، ويعبر عن ارتياحه الكبير لأداء النقابة بكافة مناضلاتها ومناضليها الذين يجسدون قيم التضامن ويقدمون التضحيات الكبيرة ويسخرون كل قواهم للمساهمة في الارتقاء بجودة الخدمات الاجتماعية التي تقدمها المؤسسة لمنحرفيها.

**ثانياً:** يدعو إدارة المؤسسة الى تنفيذ التزاماتها تجاه المستخدمين وعدم استغلال المرحلة لتعطيل ملفاتهم الانية والكف عن التردد والمماطلة في تسوية الملفات العالقة، وتقديم مبررات واهية ولا أساس لها من الصحة.

**ثالثاً:** ينبه الى تفشي جائحة كورونا في المؤسسة التي عرفت أرقاما تصاعدية مما يستدعي ضرورة تكثيف الإجراءات الاحترازية وتوفير المواد الوقائية بشكل مستمر و الكفيلة بحماية العاملين بالمؤسسة وكذا المرتفقين والمتريدين عليها، وتفعيل آلية العمل عن بعد الذي تنص عليه مذكرات ومناشير وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة ووزارة العدل.

**رابعاً:** يعتبر كرامة المستخدم **خط أحمر** وفوق كل اعتبار ويحذر من مغبة المساس بها واستغلال النفوذ أو الشطط في استعمال السلطة.

**خامساً:** يستنكر السياسة التي ينفجها رئيس مصلحة تدبير الموارد البشرية من خلال التحيز الواضح بين المستخدمين خصوصا في تسليم وثائق إدارية، التعويضات الخاصة بالساعات الإضافية، التعويضات العينية، تمييز فئة على أخرى وتفضيل هيئة على أخرى في خرق سافر للقوانين الجاري بها العمل وضرب عرض الحائط الحياد الذي يجب أن يتصف به شخص مسؤول عن الموارد البشرية وكذلك مخرجات لقاء ممثلي المكتب الوطني بالسيد الكاتب العام للمؤسسة.

**سادساً:** يطالب إدارة المؤسسة التعجيل بإخراج جداول الترقية للسنة المالية 2020 إلى حيز الوجود والحسم فيها في أقرب الآجال.

**سابعاً:** يطالب بضرورة التعجيل بإطلاق منظومة التكوين عبر رسم استراتيجية تشاركية واضحة، وتوفير كل مقومات الجودة والكفاءة، مع الزامية التكوين المستمر للمستخدمين.

ويعلن المكتب الوطني عن تشبته القوي بكل الالتزامات المقررة سابقا والتي لا تنتظر إلا التفعيل ومن أهمها:

- تطبيق وعود الإدارة على أرض الواقع بالرفع من نسبة التقاعد التكميلي وتعميمه على جميع المستخدمين تنفيذا لمحضر الاتفاق بين النقابة والمؤسسة بتاريخ 01 مارس 2018.
  - تسوية المستحقات المالية العالقة لبعض المستخدمين منذ سنة 2015.
  - انصاف جميع المستخدمين من تعنت بعض المسؤولين لحرمانهم من التعويض عن الساعات الإضافية منذ يناير 2020، رغم جهودهم المبذولة في تأدية واجبهم المهني، بحيث أصبح معيار الزبونية والمحسوبة والشطط في استعمال السلطة السيمة البارزة داخل المؤسسة والوحدات الخارجية التابعة لها.
  - استرجاع المبالغ المالية التي تم اقتطاعها خطأ كزيادة في نسبة الانخراط بالصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي منذ سنة 2016.
  - رقمنة الوضعية الإدارية للمستخدمين لتسهيل الولوج الى كافة المعلومات التي تخصهم وتمكينهم من الاطلاع عليها والحصول على خدماتها طبقا للحق في الحصول على المعلومة.
  - تشكيل لجنة خاصة للبت في طلبات الانتقال رفعا لمعاناة بعض المستخدمين من جراء هذا التمييز وعدم الرد على طلباتهم لسنوات.
- وفي الأخير يعلن المكتب الوطني تشبته بالحوار الجدي والمسؤول ويرفض كل أشكال التماطل، مما يوحي بغياب بوادر التوصل الى اتفاق نهائي في ظل هذه الظروف، ويدعو مناضلات ومناضلي النقابة الوطنية الى التعبئة الشاملة وحرص الصفوف والاستعداد لما سيسطره المجلس الوطني مع تحميل إدارة المؤسسة مسؤولية ما ستؤول اليه الأوضاع في ظل تماطلها في تنفيذ مخرجات الحوارات السابقة وما تم الاتفاق عليه بمحاضر رسمية منذ سنة 2017.

وعاشت النقابة الوطنية حرة وصامدة



عبد المصطفى القرشي  
المؤسسة المغربية للنقابة الوطنية  
لقضاة وموظفي العدل